بيان ممثلية جمهورية العراق لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

امام الدورة (29) لمؤتمر الدول الأطراف

السيد رئيس مؤتمر الدول الأطراف:

السيد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية:

السيدات والسادة الحضور جميعاً:

يُسعدني ان أمثل وفد بلادي المشارك في اجتماعات الدورة (29) لمؤتمر الدول الأطراف، في البداية اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة السفير سلجوق مستنصر ترار، الممثل الدائم لجمهورية باكستان الاسلامية لمساهماته في رئاسة المؤتمر في دورته السابقة، ويطيب لي أن أهنئ ايضاً سعادة السفير السيد ألمير ساهوفيتش، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك، بمناسبة إنتخابكم وكذلك نوابكم، لرئاسة المؤتمر، وإننا على ثقة تامة إن خبرتكم الدبلوماسية العالية ستؤدي إلى نجاح أعمال المؤتمر، كما يُجدد وفد بلادي دعمهُ الكامل للسيد فرناندو آرياس كونزالس، المدير العام لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، لجهوده الكبيرة التي بذلها منذُ تسنمهِ المنصب، ونؤكد إستعدادنا التام للتعاون معهُ لإنجاح أعمال هذهِ الدورة وجميع نشاطات الأمانة الفنية للمنظمة، وتذليل الصعوبات من أجل تقريب وجهات النظر التي تقودنا الى إعتماد قراراتٍ ناجحة، وبما يضمن تعزيز السلم والأمن الدوليين.

يُوكد وفدنا دعمهُ للبيان الذي أدلى بهِ وفد جمهورية أوغندا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نيابةً عن مجموعة دول حركة عدم الانحياز والصين.

يمر العالم أجمع بتحديات كبيرة، وتقع علينا جميعاً مسؤولية مُشتركة تتطلب المزيد من العمل لضمان إستمرار عمل المنظمة، لتحقيق أهدافها المتمثلة بالوصول الى عالمٍ خالٍ من الأسلحة الكيميائية، لذا فإن العراق يدعم مشروع برنامج الميزانية المنقحة لمنتصف العامين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعام 2025.

نرحب بإضافة بند التكنولوجيات الناشئة الى بنود اعمال المجلس التنفيذي، بسبب التطورات الحاصلة بشأن الذكاء الاصطناعي، وأهميته المتزايدة على جدول أعمال نزع السلاح الدولي، وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر العالمي الأول لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول دور الذكاء الاصطناعي في

تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والذي نظمته المملكة المغربية الشقيقة بالاشتراك مع الأمانة الفنية في الشهر المنصرم في الرباط.

يُعرب وفدُ بلادي عن قلقهِ العميق وإدانتهِ الشديدة لإستخدام المواد الكيميائية السامة في أي مكانٍ وزمان ومن اي طرف وتحت اي ظرف، ونُذكّر ان العراق عانى من إستخدام الاسلحة الكيميائية والتي كان آخرها هجمات عصابات (داعش) الإرهابية التي إستهدفت المدنيين والقوات الامنية بالأسلحة الكيميائية، ولذلك فإننا نُذكّر المنظمة والدول الاطراف بضرورة دعم المؤسسات العراقية المعنية فنياً ولوجستياً، ونُذكر أن العراق يعمل باستمرار من خلال مؤسّساتهِ الوطنية على منع حدوث أي خطر كيميائي يطال مواطنيه او مواطني باقي الدول.

السيد الرئيس:

مع دخولنا العام الثاني من الإبادة الجماعية لأبناء شعبنا الفلسطيني والقصف العشوائي واللإنساني لقطاع غزة والمدنيين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تشير الى استخدام قوات الاحتلال "الإسرائيلي" أسلحة محظورة دولياً بما في ذلك الأسلحة الكيميائية في غزة، ونجدد موقفنا الثابت في دعم صمود الشعب الفلسطيني لمواجهة الاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة، ومن هذا المنطلق، فإننا نشعر بقلق بالغ من أن سلوك الاحتلال "الإسرائيلي"، بما في ذلك عدوانه الأخير على لبنان، الذي مع يتعارض اهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

نرحب بطلب دولة فلسطين الذي تقدمت به الى الأمانة الفنية لمراقبة والتحقيق في الاستخدام المحتمل والتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإن مثل هذه التصرفات محظورة بشكل واضح بموجب القانون الدولي وتتطلب اليقظة من قبل المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعليه، فإننا نطلب من الأمانة الفنية أن تتولى واجبها وتراقب الوضع في فلسطين بما في ذلك أي تهديدات أو استخدام فعلي من قبل (الكيان الإسرائيلي) للمواد الكيميائية السامة، وعلاوة على ذلك، يجب أن تظل الأمانة الفنية مستعدة لاتخاذ التدابير المناسبة وفقًا للاتفاقية إذا لزم الأمر والقيام باستجابة سريعة وفعالة للتحقيق في مثل هذه الحوادث والرد عليها في المستقبل.

لقد اثبتت هذه المنظمة كفائتها في التحقق من الاجراءات الصارمة الخاصة بمسائل الأمن والأمان على الاسلحة الكيميائية والمواد المرتبطة بها والتي ما زالت موجودة على وجه الارض، لذا فأننا ندعم أي جهدٍ

دولي يعزز عمل المنظمة ويسعى لمنع إستخدام تلك الأسلحة من أي جهةٍ كانت، ومن هذا المنطلق سيستمر العراق في دعم جميع المُقترحات التي تضمنت إضافة موادٍ كيميائية (ذاتُ إستخدامات غير سلمية) الى جدول المواد المحظورة في ملحق الإتفاقية، إيماناً منا بضرورة دعمِ أي مقترحٍ من شأنه تحقيق عالم خالٍ من الاسلحة الكيميائية.

تشيد حكومة بلدي بجهود الحكومة السورية بالتعاون مع الامانة الفنية للمنظمة، والتي اثمرت باستئناف انعقاد جولات المشاورات مع فريق التقييم اخرها الجولة (28)، ونأمل ان يتم قريباً حل جميع المسائل العالقة بين الطرفين.

يؤكد العراق ضـــرورة أن تكون عملية توظيف العاملين في الأمانة الفنية للمنظمة وفقاً للفقرة/44 من المادة الثامنة من إتفاقية الأســـلحة الكيميائية، والتي تنص على أهمية مراعاة التمثيل الجغرافي العادل والمســاواة بين الجنســين، ولأجل ذلك نُطالب بإيجاد طرق أكثرُ فعالية لتحقيق هذا الهدف، وهنا نود ان نشـيد بالعمل الذي يقوم به فريق العمل المعني بالتمثيل الجغرافي برئاسـة السـفير خايمي موسـكوسـو، الممثل الدائم لتشيلي لدى المنظمة.

يؤكد العراق موقفهِ الثابت المتمثل بإبعاد المنظمة وقرارتها عن أي تســيّس، وضـــرورة المحافظة على هويتها كمنظمـة تقنيـة وفنيـة، وأن يعود الجميع الى مبدأ توافق الآراء داخل المنظمـة والتعاون البناء لتحقيق أهداف المنظمة.

السيد الرئيس:

ختاماً تؤمن حكومة بلادي ايماناً مطلقاً، بانهُ تقع علينا جميعاً مسـؤولية تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحظر اسـلحة الدمار الشـامل ومنها الاسـلحة الكيميائية، وبهذا الصـدد نؤيد الجهود المبذولة لتحقيق عالمية اتفاقية الاسـلحة الكيميائية في أسـرع وقت كونها الاطار الوحيد والصـك الدولي الابرز الذي يُمكن من خلال تطبيق نصـوصـه ايجاد عالم خالٍ من الاسـلحة الكيميائية، ونُجدد الدعوة بهذه المناسـبة إلى الدول التي لم تنضـم إلى الإتفاقية بالإنضـمام إليها في أسـرع وقت وإخضـاع مُنشـأتها ومواقعها ذات الصلة إلى رقابة الأمانة الفنية للمُنظمة.

أرجو اعتماد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر الدول الأطراف في هذه الدورة ونشره على الموقعين العام وكاتاليست المنظمة.

شكراً السيد الرئيس